

الغازي: إزالة 150 إعلاناً مخالفاً في محافظة حولي

كشفت مراقب الحملات والإعلانات بفرع بلدية محافظة حولي خالد فهد الغازي عن أن عدد الحملات التي تم التفتيش عليها خلال شهر نوفمبر الماضي بلغ 600 محل وقد أسفرت الحملة عن تحرير 86 محضر مخالفة وضبط 54 محلاً من دون ترخيص إعلان. جاء ذلك خلال التقرير الذي أعدته إدارة العلاقات العامة بالبلدية عن نشاط الأجهزة الرقابية بالبلدية وتصديها للتجاوزات غير القانونية وتطبيق اللوائح والانظمة بحق المخالفين والتي تحرص عليها الإدارة العليا

ببلدية بهدف استتباب النظام وفرض هيبة القانون على الجميع دون استثناء. وقال الغازي في تصريح صحفي: لقد بلغ عدد الإعلانات المخالفة التي تم إزالتها من جميع المناطق التي تقع تحت مسؤولية بلدية المحافظة (150) إعلاناً، مشيراً إلى المخاطر التي تنتج عن إقامة الإعلانات غير المرخصة والتي يتم إزالتها دون سابق انذار فضلاً عن إزالة الإعلانات المخالفة للشروط المنصوص عليها بلائحة الإعلانات.

«المستعجلة» أمرت بانتهاء دعوى إثبات حالة محطة مشرف

مساعد صخي

أمرت المحكمة المستعجلة أمس بانتهاء دعوى إثبات حالة محطة مشرف للصف الصحي الرفوعة من وزارة الأشغال بإثبات حالة المحكمة. وقد خلصت النتيجة النهائية إلى أنه تم الانتقال إلى موقع الاعمال موضوع النزاع ومعاينتها على الطبيعة وإثبات حالة محطة الضخ الجديدة بمنطقة مشرف والمضخات الرئيسية ومضخات الطوارئ وغرف التحكم الكهربائية وجميع المعدات داخل المحطة المذكورة طبقاً لإرشاد وكلاء المدعي، وحضور جميع اطراف الدعوى.

مساعد صخي

عقدت مؤتمراً صحافياً كشفت خلاله تقريرها الختامي في شأن انتخابات 2009 منذ حل المجلس وحتى يوم الاقتراع

«جمعية الشفافية»: أخفقت في التعامل مع الفرعيات وشراء الأصوات وتدخلت لشطب مرشحين

مناف العبد الله

أكد رئيس جمعية الشفافية الكويتية، صلاح الغزالي، أن الجمعية قامت، خلال الانتخابات الماضية، بإعادة تشكيل «المفوضية العليا لشفافية الانتخابات»، بهدف متابعة ومراقبة مدى شفافية الانتخابات، والتزام كل الأطراف المعنية بالقوانين، والنظم المتبعة في تلك العملية الانتخابية، مشيراً إلى أن الجمعية قامت بإصدار تقرير أسبوعي، ينشر من خلال وسائل الإعلام المتنوعة، للكشف عن الإيجابيات والسلبيات في إدارة وتنظيم والمشاركة في العملية الانتخابية، بناء على معايير موضوعية ووسائل قياس وتحليل علمية، تعتمد في جوهرها، على الأمور المعلنة الظاهرة في العملية الانتخابية، مع التحليل المنطقي للحدث، بعد الإحاطة بجوانبه الأخرى، وأشار خلال المؤتمر الصحافي للجمعية، مساء أمس الأول، للكشف عن التقرير الختامي، لمراقبة انتخابات مجلس الأمة 2009 والتصويتات، التي خرج بها التقرير، إلى أن الجمعية حرصت، على وضع تقريرها، بناء على المحطات والأحداث، التي صاحبت انتخابات مجلس الأمة 2009، من يوم إعلان حل مجلس الأمة إلى يوم الاقتراع، معبراً الحكومة المستقبلية لا الأولى في الفترة، التي قامت بها الحكومة، بحل مجلس الأمة، وفقاً لقانون تصريف العاقل من الأمور، معتبراً الحكومة المستقبلية لا يجوز لها أن توضع بحل مجلس الأمة، كون حل المجلس ليس من العاقل من الأمور، مشيراً إلى عدم قيام الحكومة بمعالجة بعض المسائل المتعلقة بتنظيم الانتخابات، من خلال مراسيم الضرورة، كتمكين عدد من الشرائح للمشاركة في الانتخابات، والسماح لشريحة كبيرة من الناخبين في بعض المناطق السكنية من ممارسة حقهم الانتخابي، الذين



الغزالي أثناء المؤتمر الصحافي تصوير: عبد الله الخلف

حرموا منه، بسبب عدم ضم تلك المناطق إلى أي من الدوائر الخمس، بالإضافة إلى عدم معارضتها بقاء بعض الوزراء في مناصبهم، مع إعلانهم الرغبة في خوض الانتخابات، وأشار إلى تعميم الحكومة، خلال تلك الفترة، بإيقاف التعيينات في الدوائر الحكومية، ما أعطى مؤشراً لضعف الجهاز الإداري في الدولة، بالإضافة إلى إخفاق وزارة الداخلية في التعامل مع الانتخابات الفرعية، التي نشفت بشكل واضح، خلال فترة الانتخابات، وشراء أصوات الناخبين، وبعض المرشحين من قبل متنفذين، لتحقيق أجندات خاصة بهم، وكذلك شطب أسماء بعض المرشحين، وأشاد الغزالي بأداء بعض الوزارات، خلال الانتخابات الأخيرة، كوزارة الإعلام، التي كانت حيادية في تغطيتها للحدث، وكذلك بلدية الكويت، التي عملت على ترخيص مقار انتخابية، وفق ضوابط وشروط محددة، بالإضافة إلى وزارة الأوقاف، التي حرصت على إبعاد دور العبادات عن استخدامها للأغراض الانتخابية، وقال: إن معظم المنظمات الأهلية مارست دورها، بشكل إيجابي، وكبير، حيث شكلت جماعات ضغط، على المرشحين لإقناعهم ببرامج عمل محددة، تخدم المجتمع المدني، كما تجنبت تلك المنظمات، باستثناء الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت، أي استغلال لها لمصلحة تيار سياسي، أو قبلي، أو أي مرشح، وفق ما يحظره القانون، وأشار إلى أن المرحلة الثانية من التقرير، التي اختصت بيوم الاقتراع، اعتبرت أداء الحكومة متفوتاً، مبيناً أن منتسبي وزارة الداخلية ووزارة الإعلام قدموا دوراً كبيراً ومميزاً، يوم الاقتراع، في حين تم إبعاد مراقبة المجتمع المدني عن الانتخابات، الأمر، الذي يتطلب موقفاً واضحاً، من مجلس الوزراء، بالسماح لمنظمة أهلية، أو أكثر بمراقبة الانتخابات، وجاء في بعض التوصيات:

إدارة الانتخابات: هناك مسؤولية مشتركة عن إدارة الانتخابات، بين عدد من الجهات، مثل وزارة الداخلية، ووزارة العدل والقضاء، والتي يمكن أن تتمخض عن تطبيق غير متناسق للقانون في مراكز الاقتراع المختلفة، ولقد كان دور اللجنة الاستشارية العليا في الانتخابات غير منظم، بشكل قاطع وتفصيلي، فضلاً عن الحرج، الذي ينشأ، حين نظر القاضي في طعون مقدمة، على نتائج انتخابات، تم التوقيع عليها، من قبل قاض زميل، أما قبل يوم الاقتراع، فالمسؤولية أكثر تشتتاً، ليضاف إلى الجهات أعلاه كل من بلدية الكويت، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الإعلام، لذلك نوصي بإنشاء هيئة وطنية مستقلة دائمة للانتخابات الوطنية البرلمانية،

وفقاً للواقع الحقيقي، ويسمح بالاعتراض، وتتم في الشهر، الذي يبدأ بالستين يوماً، للتجديد للمجلس، أو السابقة، لكل انتخابات جديدة بعد الحل. تنظيم المجتمع سياسياً: - الإسراع في إصدار قانون تنظيم الأحزاب، الجماعات السياسية، على أن يمنع تشكيلها، على أساس قبلي، أو طائفي، أو عسبي، ويسمح لها بخوض الانتخابات، بهدف تشجيع أبناء الوطن على الاندماج فيما بينهم، تحقيقاً للتمازج الثقافي، والاجتماعي، بدلاً من الانغلاق، وتنمية العصبية، بين أبناء الوطن. انتشار العصبية: نوصي بدراسة ظاهرة الاستقطابات القبلية، والطائفية، في إطار بحث كيفية معالجة الانتخابات الفرعية، وغيرها من المظاهر المشابهة، وأثرها السلبي، على المواطنة، باعتبارها تشكل خطراً، على الوحدة الوطنية، ويجب ملاحظة أن علاج هذه الظاهرة، يحتاج إلى معالجة على المدى القصير الأمد، والمدى الطويل، حيث يتم التركيز على وسائل التربية والتعليم، والإعلام، وحملات التوعية العامة، والتوعية الدينية من خلال المساجد ورجال العلم الشرعي. الوزراء الراغبين في الترشح: - أن يتم حسم رغبة الوزراء بالترشح، خلال أسبوع من بداية الموسم الانتخابي، ولا يجوز بقاؤهم أكثر من ذلك، لأن ذلك تعارض صارخ في المصالح. وزارة الداخلية: نوصي الوزارة بتشكيل لجنة محايدة، لتقييم أداء الوزارة في هذا الموسم الانتخابي، ووضع الإيجابيات، وطرق المحافظة عليها وتطويرها، ودراسة السلبيات، وتحديد طرق الحد منها، والقضاء عليها، كما نوصي الوزارة بالاتي: - إعلان خط هاتف ساخن، لاستقبال

مركز الجواهر الساحره
للمستحضرات التجميلية والعطور والساعات
مصطفى بهبهاني وأخيه

خصم 50%

مشتري وقراء الرؤية

الإدارة - برج ليلى - الدور ٦ - مكتب ١ - السالمية ت: ٢٥٧٥٢٥٢٧
مجمع البحر سنتر - الميزانين - ش تونس - حولي ت: ٢٢٦٧٠٤٤٤
مجمع العثمان - السرداب - ش بن خالدون - حولي - ت: ٢٢٦٣٨٠٥٥١
مجمع الزين - الميزانين - ش سالم المبارك - السالمية - ت: ٢٥٧٤٩٥٥٩
مجمع أمينة - الميزانين - ش سالم المبارك - السالمية - ت: ٢٥٧٢٢٤٨١
مجمع المثني - الدور الأرضي - ش فهد السالم - الكويت - ت: ٢٢٤١٠٣٢٩
مجمع الصيفي بالاس - الميزانين - ش المطاي - الصروانية - ت: ٢٤٧٥٢٠٦٢
مجمع البيرق - السرداب - مركز الفطاس - العقيلة - ت: ٢٥٧٢٨٩٠٩

يتضمن ورشتي عمل في تخصص الأعصاب والتعافي من الآلام انطلاق فعاليات الملتقى العلمي التاسع للعلاج الطبيعي

محمد زايد



الدويري حين افتتاح الملتقى

العلاج الطبيعي لرفع مستوى الخدمة المقدمة للمرضى في هذا المجال. من جانبه مدير مكتب شؤون العلاج الطبيعي نبيل الحنيف سعي المكتب على إقامة هذه المنتقيات العلمية بمعدل مرتين سنوياً إيماناً منه بأهميتها لرفع مستوى العاملين عملياً وعملياً وتحسين جودة الخدمات العلاجية المقدمة للمرضى، فضلاً عن اكتساب الخبرات والمهارات والإطلاع على كل جديد وحديث في مهنة العلاج الطبيعي. وقال الحنيف إن مهنة العلاج الطبيعي من الأعضاء الفاعلة في الجسم الطبي بما يقدمه من دور فعال في تعافي المرضى من خلال تطبيق الخطط العلاجية ابتغاء تحقيق الهدف المنشود، وهو تأهيل المرضى والعودة بهم لممارسة أداؤهم في الحياة اليومية مع تخفيف الأعباء عن كاهل من يقومون على رعايتهم. وأعلن الحنيف عن موعد عقد الملتقى العلمي العاشر في أبريل المقبل في تخصص العظام والأطفال، منوهاً في الوقت ذاته بأن الملتقى الحالي سيستمر عبر ورشتي عمل في تخصص الأعصاب والأخرى في التعافي من الآلام عبر طبيبتين أستراليتين وبمشاركة 70 اختصاصياً للعلاج الطبيعي من العاملين بمستشفيات وزارة الصحة.

أكد وكيل وزارة الصحة لشؤون الخدمات الصحية المساندة د. قيس الدويري أن الصحة تدرس دراسة تحويل مسمى متخصص العلاج الطبيعي إلى تخصص طبيب علاج طبيعي. وقال الدويري في كلمة نيابة عن وزير الصحة بمناسبة افتتاح فعاليات الملتقى العلمي التاسع للعلاج الطبيعي تحت شعار «العلاج الطبيعي.. علم التعافي وفن التأهيل» صباح أمس بفندق النخيل، أن الكويت حريصة على تنظيم المؤتمرات واللقاءات العلمية بكافة التخصصات الطبية والدقيقة لما لها من فائدة كبيرة من خلال الاستفادة من التواصلي الطبي بين المتخصصين وتبادل الخبرات في جميع المجالات بما يحقق الأهداف المرجوة في تحسين الخدمات الصحية لكافة ملتقيات الخدمة الصحية، وبما تحققه الدراسات والأبحاث المقدمة بهذه المؤتمرات من توصيات لارتقاء بالمستوى المهني والطبي في كافة التخصصات. وأضاف الدويري أن الخدمات الطبية في مجال العلاج الطبيعي شهدت نقلة نوعية كبيرة وتطوراً في أساليب العلاج، حيث يعمل

طريق النجاح والتفوق يبدأ معنا هل تحلم بتفوق أبنائك؟؟

اشترك الآن .. واضمن التفوق لأبنائك على مدار العام

لدينا الحل لأول مرة

بسرعة أكبر مما تتخيل

طلاب الجامعة العربية المفتوحة دورات تقوية

في جميع مواد قسم نظم المعلومات MT262 - M301 - M150 - T305 - T209 - T171 - T175 - T490 - T170 - T176

في جميع مواد قسم إدارة الأعمال MST121 - MU120 - T471 - T306

المساعدة في مشروعات التخرج وحل الواجبات

99196264

عرض خاص لطلابنا وقرأء

مدرسونا أوائل للمرحلة الثانوية. شرح شامل لكافة المناهج والنقاط الهامة. مذكرات وأوراق عمل ونماذج امتحانات. برنامج خاص لتأسيس الطلاب الضعاف. قاعات دراسية مجهزة بأحدث الوسائل.

الروية

بمعية سياسية شاملة

75% خصم لطلبة الثانوية

الرحلة التوسعة والإبتدائي خصم خاص 10 دنانير للمادة الواحدة في الشهر

ت: 99228145 - 65596402